العراق إلى مزيد من التصعيد.. والقرارات الحكومية لا ترتقي إلى مستوى الحدث

انطلقت في العراق أمس مفاوضات بين السلطات وممثلين عن المتظاهرين، بعد أربعة أيام من الاضطرابات الدموية التي أودت بأرواح العشرات.

وأفادت وكالة الأنباء العراقية الرسمية بأن اجتماعاً انطلق في مقر مجلس النواب بين رئيس المجلس، محمد الحلبوسي، ووفد من المتظاهرين، فيما أكد التلفزيون العراقي الرسمي أن خلية المتابعة في مكتب رئيس الوزراء، عادل عبد المهدي، التقت ممثلين عن المحتجين من قضاء العزيزية لمناقشة مطالبهم وآلية الاستجابة لها.

وكان رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي أصدر الليلة قبل الماضية أمراً برفع قرار حظر التجوال في العاصمة بغداد.

وجاء في بيان لخلية الإعلام الأمني أن «رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة عادل عبد المهدي وجه برفع حظر التجوال في بغداد» مضيفاً: إن «رفع الحظر يكون اعتباراً من الساعة الخامسة من فجر السبت».

وقال التلفزيون الرسمي: إن مسؤولين من مكتب رئيس الوزراء التقوا بقادة للاحتجاج من بغداد ومحافظات أخرى لبحث مطالبهم.

وكان عبد المهدي أكد ضرورة احترام سلطة القانون وإعادة الحياة إلى طبيعتها في المحافظات العراقية.

من جهتها أعلنت قيادة عمليات العاصمة العراقية بغداد اعتقال عدد من الأشخاص في صفوف المتظاهرين خططوا لإحداث فوضى وكانوا يحملون زجاجات حارقة خلال التظاهرات الأخيرة مؤكدة أن «الأمن في بغداد مسيطر عليه».

ونقل موقع «السومرية نيوز» عن قائد عمليات بغداد الفريق الركن جليل الربيعي قوله في مؤتمر صحفي: «تم اعتقال أشخاص في صفوف المتظاهرين يحملون زجاجات حارقة» مضيفاً: «إن القوات الأمنية حاولت اعتقال قناص كان يستهدف المتظاهرين إلا أنه تمكن من الفرار إلى جهة مجهولة».

في غضون ذلك، أعلنت رئاسة الجمهورية العراقية في بيان لها أن الرئيس، برهم صالح، بحث أمس مستجدات الوضع مع عبد المهدي، وتم أثناء الاجتماع «التأكيد على تلبية المطالب المشروعة للمتظاهرين وتحقيق تطلعات الشباب بما يضمن لهم حياة حرة كريمة».

وذكر البيان أن صالح وعبد المهدي اتفقا على ضرورة محاسبة المتورطين في استخدام العنف، وحفظ الأمن وسلامة المتظاهرين وقوات الأمن.

هذا واعتبر رئيس مجلس النواب العراقي، محمد الحلبوسي، أن «صبر العراقيين نفد»، وهناك حاجة إلى «ثورة حقيقية»، مشيراً إلى دعمه للمتظاهرين وداعياً الحكومة للاستماع إلى صوتهم.

وقال الحلبوسي، في كلمة ألقاها الجمعة وسط استمرار الاحتجاجات الواسعة في العراق، إنه لا بد من الحفاظ على سلمية التظاهرات، وعلى الممتلكات والمنشآت العامة، مؤكداً في الوقت ذاته ضرورة توفير فرص عمل للخريجين.

بدوره دعا رئيس «ائتلاف النصر» ورئيس مجلس الوزراء العراقي السابق، حيدر العبادي، الجمعة، لانتخابات مبكرة وتشكيل حكومة دستورية.

وقال العبادي في رسالة مفتوحة وجهها للشعب والقوى السياسية، إنه «لضمان عدم انسداد الأفق أمام الإصلاحات التي يطالب بها الشعب، تتم الدعوة لانتخابات مبكرة لتشكيل حكومة دستورية شرعية قادرة على القيام بمهامها الوطنية بسقف زمني لا يتجاوز ٢٠٢٠».

كما دعت المرجعية الدينية العليا في العراق إلى تغليب لغة العقل والابتعاد عن العنف خلال التظاهرات التي تشهدها البلاد.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن ممثل المرجعية أحمد الصافي قوله في بيان خلال خطبة الجمعة: «في الأيام الماضية وقعت اعتداءات مرفوضة ومدانة على المتظاهرين السلميين والقوات الأمنية وعلى الممتلكات» مشدداً على «ضرورة الإصلاح ومكافحة الفساد وتجاوز المحاصصة».

كما دعا الزعيم الديني مقتدى الصدر، الذي يحظى بشعبية واسعة ويسيطر على كتلة كبيرة في البرلمان، إلى استقالة الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة.

وفي المواقف الدولية أكد المستشار الخاص لرئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني حسين أمير عبد اللهيان وجود أياد خارجية خبيثة وراء زعزعة الاستقرار في العراق.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية «إرنا» عن عبد اللهيان قوله في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «هنالك أياد خارجية خبيثة سعت أعواماً طويلة لتقويض الأمن في العراق تعمل هي ذاتها الآن بطريقة أخرى لزعزعة الاستقرار فيه».

وأضاف عبد اللهيان: إنه ومع الأخذ بالحسبان مطالب الشعب المدنية فإن الصهاينة وحماة الإرهاب التكفيري هم وراء الأحداث الأخيرة في العراق.

بدورها نشرت وزارة الخارجية الفرنسية، أمس بياناً في موقعها الرسمي على الإنترنت أكدت فيه أهمية أن يكون تعامل قوات الأمن العراقية متناسباً مع الاحتجاجات التي يشهدها عدد من مدن البلاد.

روسيا اليوم – رويترز
أ ف ب– شينخوا – سانا

تظاهرات شهدتها العاصمة العراقية بغداد أول أمس (رويترز)

تلميحات الحرب الذرية على أفغانستان للتخويف

د. يوسف جاد الحق

في الخامس من شهر آب المنصرم أدلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب بتصريح على قدر من الخطورة، يمس مضمونه سائر البشرية على سطح الكرة الأرضية، ولم يتوقف أحد عند تصريحه هذا وما ينطوي عليه، لكأنه مجرد كلام عابر لكائن غير مسؤول، فما بالنا إذا كان الكلام صادراً عن رئيس إحدى الدول الكبرى في عالم اليوم؟

تصريح الرئيس ترامب، على الرغم من خطورته البالغة إنما يدل على مدى استهتار الرجل بالروح الإنسانية والكائن البشري عامة برغم الادعاءات الكاذبة التي يروج لها الإعلام الأميركي حول قضايا الإنسان وحقوقه، كان قوله بالحرف الواحد: «يمكنني إنهاء الحرب في أفغانستان في مدى ثلاثة أيام أو أربعة على الأكثر، ولكنني لا أرى ضرورة لقتل عشرة ملايين شخص في ضربة واحدة»!

يلمح الرجل إلى أنه سوف يلجأ إلى القنبلة الذرية، لكي يصل من ثم إلى النتيجة المتوخاة، وهي استسلام الأفغان، تماماً كما حدث لليابان بقنبلتي هيروشيما ونجازاكي في ٧ و٩ آب من عام ١٩٤٥ في عهد الرئيس هاري ترومان وكان من شأنهما إنهاء الحرب العالمية الثانية باستسلام اليابان يومئذ.

لقد صرح ترامب من قبل، بأنه «إذا ما فكر في الحرب على إيران فإن ضربته سوف تكون ساحقة فاجعة يدهش لها العالم أجمع» هو يحاول بهذه التهويمات والتهديدات، إخافة إيران التي لا تخاف.

إن غرور القوة المترسخ في أذهان بعض كبار رجال السياسة في أميركا هو ما يذهب بهم إلى هذا المنحى الذي يكشف مدى استخفافهم بالبشر غير الأميركيين، ما يظهرها على حقيقتها كأكبر دولة عنصرية في عالم اليوم، ومعها تلك الفئة القليلة الضئيلة المتمثلة فيما يسمى «دولة إسرائيل» التي لا نرى في سائر البشر غير هذه الرؤية المتدنية المستوى.

غير أن أميركا تتجاهل ما طرأ على موازين القوى العالمية من تغيرات بعد زمن ترومان قبل خمس وسبعين سنة، كان من شأنها، لو أحسن هؤلاء إدراك الحقائق الراهنة، وعرفوا حدود قوتهم وامتنعوا من ثم عن النظر إلى الشعوب الأخرى على أن أبناءها ليسوا غير أدوات ووسائل وأرقام لتحقيق المصالح المادية التجارية، بحيث إن النفط عندها أغلى من الدم البشري، والتجارة في حد ذاتها هدفها الأسمى وطموحها الأكبر، ويصبح أمر شعب بأسره مجرد وسيلة لـ«تشغيل مصانع السلاح حتى المحرم منه»، وقتل شعب آخر وتهجير أبنائه وإماتتهم بالحصار والتجويع والعقوبات وما إليها من ابتكارات إجرامية وسيلة «لتخفيف أرقام البطالة في تلك الدولة».

ألم تكن هذه هي الصورة التي شهدها العالم منذ شهور عند زيارة ترامب إلى السعودية وقبضه ثمن سكوت أميركا، وسكوتها فقط، عما جرى ويجري في اليمن التي دمرت تماماً كدولة، وأبيد الكثير من أبنائها، فما كانوا غير ثمن في صفقة تجارية بين مالكي الدولار من جهة، ودماء البشر من الجهة الثانية.

ليس ما يجري في أرضنا المحتلة فلسطين غير صورة واضحة لهذه الحالة البائسة والمؤلمة القائمة في عالم اليوم الذي تجردت الدول الكبرى في الغرب من سائر القيم الأخلاقية سوى دليل بكذب ادعاءاتها في هذا الشأن فما هي غير أكاذيب لذر الرماد في العيون، ووسائل الإعلام التي يملكونها كفيلة بترويجها وتعميمها لتشويه الصورة للبشر الآخرين خارج نطاق تجمع عصابات مرابي اليهودية العالمية، ومؤسساتهم ولوبياتهم الماسونية المعروفة، لقد أصبح البشر سلعة تجارية تماماً كالنفط، أو أقل، والدولار، أو أبخس، والعقارات تبنى وتجمل بالديكور الأنيق على أطلال الدم البشري لفقراء العالم في القارات الخمس.

لعله الوحيد في هذا العالم رئيس كيان العدو بنيامين نتنياهو، وفئة من «الأعراب الضالة»، من يتمنى وقوع حرب ذرية تقوم بها أميركا نيابة عن كيانه الهش، ومن ثم نراه في كل يوم يكذب ويفتري زاعماً بأن إيران خطر، ليس على المنطقة وحولها، وإنما على العالم أجمع! والعالم هذا، للأسف الشديد، يبدو وكأنه لا يعرف أن مقولات نتنياهو وخطاباته وتمثيلياته الحافلة بالغش والخداع، خوفاً على مصيره الشخصي وكيانه الذاهب، في يوم قادم، إلى غياهب التاريخ بحروف حالكة السواد.

فأي عالم ترانا ننتظر كبشر يقع علينا ظلم لا قبل للجبال بحمله؟ ترامب يباهي بقدرته على قتل البشر بما يملك من قنابل الإبادة البشرية الذرية، يلمح بها من حين لآخر باعتزاز وغطرسة فجة ومخجلة!

لا نفقد الأمل أبداً، فالمتغيرات الجارية على كل صعيد في العالم كله هي أشبه بالمخاض العسير الذي لا بد أن يسفر عن ولادة صحيحة معافاة سليمة، تنعم عندها البشرية بالأمن والأمان والسلام الأخلاقي الحق.

صمت انتخابي في تونس

دخلت تونس مرحلة الصمت الانتخابي أمس استعداداً لفتح صناديق الاقتراع للانتخابات التشريعية.

وذكرت وكالة تونس إفريقية للأنباء أن «فترة الصمت الانتخابي بدأت منتصف ليلة الجمعة على أن تتواصل طوال اليوم (السبت) باعتبار أن صناديق الاقتراع ستفتح أبوابها أمام الناخبين التونسيين لاختيار أعضاء البرلمان التونسي الجديد البالغ عددهم ٢١٧ نائباً الأحد في الساعة الثامنة صباحاً».

هذا وقال المدير العام لوكالة تونس إفريقية للأنباء: إن قاضي التحقيق وافق على طلب تقدمت به وكالة رويترز بإجراء مقابلة مع المرشح الرئاسي المسجون نبيل القروي في تطور لافت قبل أسبوع واحد من جولة الإعادة.

تأتي هذه الخطوة بعد تزايد المطالب بالسماح للقروي، المسجون منذ أكثر من شهر بشبهة غسل الأموال، بحقه في مخاطبة أنصاره في إطار تكافؤ الفرص.

وقال المدير العام لوكالة الأنباء الرسمية رشيد خشانة لرويترز: «تقدمنا بطلب لإجراء مقابلة مع القروي وتلقينا من قاضي التحقيق الموافقة على إجراء المقابلة دون أن يتم تحديد أي موعد محدد».

وكان الرئيس التونسي المؤقت محمد الناصر قال في وقت سابق: إن وضع قطب الإعلام المسجون وعدم تمكنه من التواصل مع ناخبيه سيكون له تداعيات خطيرة على مصداقية الانتخابات وعلى صورة تونس.

وفي أول تعليق على الموضوع المثير للجدل قال الناصر إنه سيواصل بذل جهود لإيجاد ما وصفه بأنه «حل مشرف» لضمان حق القروي قطب الإعلام في تونس في التواصل مع ناخبيه معتبراً أن الوضع «غريب» ويثير الاهتمام والانتقاد في تونس وخارجها.

ويقبع القروي خلف القضبان منذ أكثر من شهر وحل ثانياً في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية وهو في السجن لينافس أستاذ القانون السابق في جولة الإعادة يوم ١٣ من الشهر الحالي.

من جهته أعلن المرشح للدور الثاني لانتخابات الرئاسة التونسية، قيس سعيد، عدم القيام بحملة انتخابية، وذلك لأسباب أخلاقية تتعلق بعدم تكافؤ الفرص بينه ومنافسه نبيل القروي.

وقال سعيد: إنه «يلتزم شخصياً بعدم القيام بحملة انتخابية وذلك لأسباب أخلاقية وتفادياً لكل ضغط ولغط، ورفعاً لكل لبس بشأن عدم تساوي الحظوظ وتكافؤ الفرص بالنسبة للمترشحين الاثنين في هذا الدور».

وأوضح في تصريح لوكالة تونس إفريقية للأنباء أن هذا القرار يأتي رغم قناعته الراسخة بعدم تساوي الحظوظ الدعائية وتكافؤ الفرص بين المترشحين الاثنين منذ البداية، باعتبار افتقاره لكافة وسائل الإشهار والأدوات المادية للتواصل قائلاً: «سأتوجه للشعب التونسي لأدعوه للحذر والحيطة من كافة محاولة زعزعة المسار الانتخابي».

وطلبت النيابة العامة في تونس من الشرطة، التحري بشأن صحة أنباء متداولة حول تعاقد المرشح لانتخابات الرئاسة، نبيل القروي، مع شركة علاقات عامة (لغرض الترويج لانتخابه) يديرها ضابط استخبارات إسرائيلي سابق.

كما أصدر القضاء التونسي قراراً يقضي بعدم السماح للمرشح للرئاسة، نبيل القروي، بإجراء أي لقاء تلفزيوني.

رويترز – روسيا اليوم – سانا

استشهاد فلسطيني برصاص الاحتلال في مسيرات العودة

تشييع الشاب الفلسطيني الذي استشهد في مسيرات العودة (رويترز)

استشهد فلسطيني وأصيب عشرات آخرون جراء اعتداء قوات الاحتلال الإسرائيلي على المشاركين في الجمعة السابعة والسبعين من مسيرات العودة وكسر الحصار تحت عنوان «المصالحة خيار شعبنا».

وذكرت وكالة وفا أن قوات الاحتلال أطلقت الرصاص وقنابل الغاز السام على المشاركين في المسيرات شرق مدينة غزة وجباليا شمال القطاع والبريج وسطه وخان يونس ورفح جنوبه ما أدى إلى استشهاد شاب متأثراً بإصابته في الصدر وإصابة العشرات بجروح وبحالات اختناق.

ووصل عدد الضحايا الفلسطينيين جراء قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي مسيرات العودة وكسر الحصار منذ الثلاثين من آذار ٢٠١٨ إلى ٣١٢ شهيداً إضافة إلى إصابة أكثر من ٣٠ ألفا بجروح مختلفة وحالات اختناق بالغاز.

وفي الضفة الغربية أصيب فلسطينيان بجروح جراء قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي مظاهرة قرية كفر قدوم الأسبوعية المناهضة للاستيطان والمطالبة بفتح شارع القرية المغلق منذ ١٦ عاماً شرق قلقيلية.

في هذه الأثناء اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر أمس فلسطينيين اثنين في بلدة العيسوية شمال مدينة القدس المحتلة.

من جهة أخرى اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منطقة كريمزان شمال غرب بلدة بيت جالا في مدينة بيت لحم بالضفة الغربية وجرفت أراضي زراعية.

وأفاد مدير مكتب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في بيت لحم حسن بريجية لوكالة وفا بأن قوات الاحتلال اقتحمت المنطقة وجرفت ٢٢ دونماً مزروعة بأشجار الكرمة والزيتون واللوزيات.

كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فلسطينياً وأصابت عشرات آخرين بالاختناق خلال اقتحامها بلدة بيت أمر شمال الخليل بالضفة الغربية.

وذكرت وكالة وفا أن قوات الاحتلال اعتقلت فتى أثناء اقتحامها وسط البلدة وأطلقت قنابل الغاز تجاه الفلسطينيين ومنازلهم ما أدى لإصابة العشرات منهم بالاختناق.

كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي طفلين فلسطينيين بالقدس المحتلة.

بدوره أكد عضو اللجنة التنفيذية لـ«منظمة التحرير»، أحمد مجدلاني، أن القيادة نجحت بانتزاع قرار تفعيل عمل اللجان المشتركة بموجب اتفاق باريس الاقتصادي.

وقال مجدلاني في تصريح لإذاعة «صوت فلسطين»، أن هذا الأمر سيسمح للسلطة الوطنية الفلسطينية بمتابعة جميع القضايا الاقتصادية ومراجعتها والتدقيق على كل الأموال التي تقوم إسرائيل بخصمها، مشيراً إلى أن هذا يحدث لأول مرة منذ عام ٢٠٠٠.

وأضاف: إن اجتماع اللجان المشتركة الذي عطلته «إسرائيل» منذ عام ٢٠٠٠، سيبحث في أول اجتماعاته اليوم الأحد الخصومات التي كانت تقتطعها سلطات الاحتلال كفواتير الكهرباء والمياه والتحويلات الطبية، ومراجعة ما يتم جبايته من رسوم المجاري والمعابر.

وأوضح عضو اللجنة التنفيذية لـ«منظمة التحرير» أن العودة إلى عمل اللجان المشتركة يهدف أيضاً إلى الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، لأنه ستتم مراجعة بنود اتفاق باريس وإعادة التفاوض بشأن بنود أخرى، ما يعني استيراد سلع لم تكن في القوائم السابقة التي تم تحديدها عند توقيع الاتفاق عام ١٩٩٣.

سانا– رويترز– معا- وفا– أ ف ب

الرئيس الأميركي أمر بخفض كبير في عدد موظفي مجلس الأمن القومي

مذكرة جماعية تلزم البيت الأبيض بتقديم وثائق حول فضيحة ترامب- أوكرانيا

أمر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بإجراء تقليص كبير في عدد موظفي مجلس الأمن القومي الأميركي، وفقاً لما نقلته وكالة «بلومبرغ».

وأكدت مصادر للوكالة أن إخبار مسؤولي مجلس الأمن القومي بهذه الخطوة تمّ عبر رئيس موظفي البيت الأبيض، ميك مولفاني، ومستشار الأمن القومي، روبرت أوبراين، في وقت سابق من هذا الأسبوع.

ولم تشر وكالة «بلومبرغ» إلى العدد الدقيق للأشخاص الذين يسعى ترامب إلى خفضهم، حيث يشتغل بالمجلس حالياً ٣١٠ أشخاص.

ويأتي قرار الرئيس الأميركي في الوقت الذي يدرس فيه النواب الديمقراطيون إمكانية عزل الرئيس الجمهوري دونالد ترامب على خلفية اتهامات له بطلب مساعدة الرئيس الأوكراني، فلاديمير زيلينسكي، في التحقيق في نشاطات نجل منافسه السياسي في الانتخابات الرئاسية القادمة الديمقراطي جو بايدن.

وفي السياق كشفت شبكة «سي إن إن» الإخبارية الأميركية أن المستشار العام لوزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» وجه مذكرة رسمية إلى الوكالات التابعة للوزارة طلب فيها «تحديد وجمع وحفظ» كل الوثائق المتعلقة بالمساعدات الأمنية والعسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى أوكرانيا استعداداً لتقديمها إلى اللجنة الخاصة بإجراءات مساءلة الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وجاء في المذكرة التي وجهها بول نيه إلى وكالات وأجهزة مختلفة داخل البنتاغون وفق ما نقلته «سي إن إن»: «أطلب مساعدتكم وتعاونكم في تحديد وجمع وحفظ الوثائق والسجلات الأخرى المتعلقة بالمساعدات الأمنية لأوكرانيا وذلك استجابة لطلبات متوقعة لمثل هذه المواد».

ويشمل برنامج المساعدات الأمنية لأوكرانيا مبلغ ٢٥٠ مليون دولار على شكل مساعدة عسكرية قامت إدارة ترامب بتجميدها في حزيران الماضي قبل أن تنكشف تفاصيل الاتصال الهاتفي الذي أجراه ترامب مع نظيره الأوكراني فلاديمير زيلنسكي وطلب فيها مساعدته لتشويه سمعة منافسه الديمقراطي جو بايدن قبل انتخابات الرئاسة الأميركية المقبلة مقابل الاستمرار في تقديم المساعدات العسكرية والأمنية لكييف.

ويأتي تحرك البنتاغون في الوقت الذي أصدرت فيه لجنة الرقابة والإصلاح في مجلس النواب الأميركي مذكرة جماعية تلزم البيت الأبيض بتسليم جميع الوثائق المتعلقة بقضية الاتصال الهاتفي بين ترامب وزيلنسكي وتسريع إجراءات المساءلة القانونية بهدف عزل الرئيس الأميركي.

وجاء في مذكرة رسمية صدرت أمس الأول عن اللجنة وفق ما نقلت شبكة «سي بي إس» الأميركية: إن «البيت الأبيض رفض الرد على طلبات متعددة للحصول على الوثائق طوعاً»، مضيفة: إنه «بعد مضي شهر تقريباً على الرفض المتكرر أصبح من الواضح أن الرئيس اختار طريق التحدي والعرقلة والتستر».

وأعربت اللجنة في مذكرتها عن الأسف لاضطرارها إلى التصرف بهذا الشكل قائلة: إن «الرئيس ترامب وضعنا في هذا الموقف لكن أفعاله لم تترك لنا خياراً سوى إصدار هذه المذكرة».

وكان ترامب أعلن في وقت سابق أمس الأول أنه لا يزال غير متأكد ما إذا كان سيتعاون مع الكونغرس في التحقيق الذي بدأه الديمقراطيون لعزله مصرّاً على أن الغاية من الحديث الذي جرى بينه وبين زيلنسكي كان النظر في الفساد في تناقض واضح مع ما ورد على لسانه خلال الاتصال المسجل وطلبه الواضح من نظيره الأوكراني تقديم خدمة له تتعلق بإجراء تحقيقات حول منافسه الديمقراطي جو بايدن ونجله هانتر مقابل الاستمرار في منح أوكرانيا مساعدات عسكرية.

ووفق وكالة بلومبرغ الأميركية فإن ثلاثة أعضاء بمجلس النواب أرسلوا خطاباً إلى مايك بنس نائب الرئيس الأميركي يطلبون فيه تزويدهم بتلك الوثائق كجزء من التحقيق الرسمي بشأن اتهام ترامب بالتقصير في مهامه تمهيداً لعزله.

روسيا اليوم - رويترز - سانا

إيران: سنستهدف المصالح الأميركية حال تعرضنا لأي ضربة ونرصد تحركاتها بالخليج على مدار الساعة

زورق إيراني حربي في الخليج العربي (أ ف ب – أرشيف)

أكدت وزارة الدفاع الإيرانية أنها ترصد تحركات الولايات المتحدة في الخليج على مدار الساعة، مهددة باستهداف المصالح الأميركية في المنطقة حال تعرض إيران لأي ضربة.

وقال نائب وزير الدفاع الإيراني، قاسم تقي زاده، في كلمة ألقاها أمس ونقلتها وكالة «فارس»: «معظم المصالح الأميركية تبعد عنا ٢٢٠ كيلومتراً، ولو قاموا بشن ضربة فإننا سنستهدف مصالحهم».

وأضاف تقي زاده: «نسعى لصنع أسلحة تتفوق على السلاح الأميركي وتكون أقل قيمة وتتناسب مع جغرافيا التهديد».

وشدد المسؤول العسكري على أن منظومة «باور ٣٧٣» الصاروخية الإيرانية فرضت على الولايات المتحدة وقف استخدام طائرات «U-2» المسيرة في المنطقة.

كما لفت نائب وزير الدفاع الإيراني إلى أن بلاده «تنفذ أكثر من ٢٠٠٠ مشروع بحث عسكري، بميزانية تبلغ ٤٤٧ مليار تومان إيراني (ما يساوي نحو ٣٨ مليون دولار أميركي)».

وتشهد منطقة الخليج توتراً مستمراً بين إيران من جهة والولايات المتحدة وحلفائها، خاصة السعودية، من جهة أخرى، اندلع بعد إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في ٨ أيار ٢٠١٨، انسحاب بلاده من الاتفاق النووي مع طهران، التي فرضت واشنطن عقوبات اقتصادية موجعة عليها، متهمة إياها بالسعي للحصول على سلاح نووي ودعم الإرهاب في المنطقة، فيما وصفت السلطات الإيرانية هذه الاتهامات بالباطلة، معتبرة أنها تمثل انتهاكاً للقانون الدولي.

ومع تشديد الخطاب العسكري والتحذيرات المتبادلة، زاد التصعيد بعد أن تعرضت السعودية، يوم ١٤ أيلول، لهجوم استهدف منشأتين حيويتين لشركة «أرامكو» النفطية، أسفر عن وقف المملكة أكثر من ٥٠ بالمئة من إنتاجها النفطي، واتهمت واشنطن والرياض السلطات الإيرانية بالوقوف وراء هذه العملية، وذلك تزامناً مع تعزيز الحكومة الأميركية قواتها في المنطقة ضمن عملية «الحارس» التي تقول واشنطن أنها تهدف إلى تأمين المنطقة.

وفي السياق أكد مساعد الشؤون السياسية في الحرس الثوري الإيراني العميد يداالله جواني أن إيران «تجاوزت مرحلة الردع» وتمتلك قدرة توجيه ضربة مضادة.

وقال جواني في لقاء مع وكالة «تسنيم» الإيرانية «إن إيران أعلنت مراراً أن سياستها الإقليمية هي الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وهي على استعداد لتوفير الأمن للخليج ومضيق هرمز بمساعدة دول المنطقة»، مشيراً إلى أن «السبب الرئيسي لزعزعة الأمن في المنطقة هو (الولايات المتحدة) و(إسرائيل) وبعض الدول الأوروبية».

وأضاف جواني «إن المقاومة اليوم لا تتردد في الرد على الهجمات الصهيونية ولا تعاني أي نقص لكن إجراءاتها تستند إلى تقديرات دقيقة وستقوم بالرد على أي عمل أميركي إسرائيلي وسيكون رداً مؤثراً»، معيداً إلى الأذهان إسقاط إيران الطائرة الأميركية المسيرة التي انتهكت أجواءها واحتجاز السفينة البريطانية بسبب عدم احترامها القانون البحري الدولي.

روسيا اليوم - فارس - تسنيم